المحور الأول: منهجية تحليل النصوص القانونية

أولا: تقنية تحليل النصوص القانونية

يجب على الطالب عند تحليل نص قانوني مراعاة بعض القواعد والأساسيات

1- في المرحلة التحضيرية

- إذا كان تحليل النص القانوني هو موضوع لامتحان يجب على الممتحَن أن يراعي التقسيم الدقيق للوقت الممنوح له على المراحل التي سيتبعها في الإجابة، أي توزيع وقته بدقة على المرحلة التحضيرية والمرحلة التحريرية، وأن يستخدم المسودة في المرحلة الأولى فقط، ثم يبدأ مباشرة بالكتابة على ورقة الإجابة حتى يتفادى ضياع الوقت.
- قراءة النص القانوني عدة مرات لفهم موضوعه وتحديد المجال الذي ينتمي إليه، مع التسطير على الكلمات المفتاحية.
- جمع المعلومات النظرية الوافية حول الموضوع من مختلف المراجع والمصادر، أو استحضارها وكتابتها في المسودة إذا كان المحلل بصدد الإجابة على امتحان.
- إعادة قراءة النص مرة أخرى وتفكيكه إلى عناصره وفصلها عن بعضها البعض.
- إثراء النص من خلال شرح كل فكرة من الأفكار المستخرجة وتقييمها وتحديد مدى وجاهة النص القانوني والحل الذي قدمه المشرع والأسباب الذي دفعته إلى اعتماده، مع استحضار رأي الفقه والقضاء في هذا الحل.
- التحديد النهائي للفكرة العامة والأفكار الأساسية وطرح الإشكالية التي يدور حولها النص القانوني وصياغتها في شكل سؤال واحد أو عدة أسئلة.
- وضع مخطط للإجابة على الإشكالية، في شكل مباحث ومطالب، وأحسن تقسيم هو التقسيم الثنائي، أي تقسيم الخطة إلى مبحثين يحتوي كل منهما على مطلبين، وفي حالة الضرورة يمكن تقسيمها إلى ثلاث مباحث.
- يجب الالتزام قدر الإمكان بأن تكون العناوين المستخدمة في الخطة مأخوذة من النص القانوني، مع إمكانية إضافة بعض العناوين النظرية بشرط عدم الخروج عن فحوى النص، لأن عدم احترام هذا الشرط يؤدي إلى الخروج عن الموضوع وفشل القائم بالتحليل في تحقيق الهدف منه.

2- في المرحلة التحريرية

- يجب الانتباه جيدا إلى الوقت المحدد للإجابة على السؤال وبالتالي عدم كتابة التحليل في المسودة ثم نقله إلى ورقة الإجابة، بل يجب الكتابة مباشرة وتخصيص المسودة لسرد المعلومات فقط.
- في كل عنصر من عناصر الإجابة يجب الرجوع إلى النص محل التعليق وكتابة الجزء المتعلق منه بذلك العنصر، أي الاستشهاد بجزء من النص القانوني في كل مرة وعدم تركه جانبا وتحويل الإجابة إلى مجرد سرد لمعلومات نظرية دون ربطها بالنص محل التحليل.
- يجب أن تتم كتابة العرض في أسلوب نقاش (جاء في النص) مع عرض مختلف الآراء بما فيها رأي المحلل.
- يجب عدم التوسع كثيرا في عرض مختلف عناصر الموضوع ومختلف الآراء القانونية والفقهية والقضائية والرأي الشخصي بحيث يؤدي ذلك إلى الخروج عن الموضوع والاستطراد في أفكار غير ضرورية للتحليل، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار في حالة كان التحليل إجابة في امتحان أن تكون مختصرة بحيث لا تتجاوز أربعة صفحات.